تقرير إحصائي موجز حول العنف الداخلي وانتهاك سيادة القانون في قطاع غزة

خلال النصف الأول من العام الحالي 2020

الفترة من 1 يناير حتى 30 يونيو

حصيلة الضحايا وتوزيعها

التوزيع الشهري لمظاهر غياب سيادة القانون

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

الانفجارات الداخلية

الاعتداء على الممتلكات

انتهاك الحق في التجمع السلمي

الاعتداء على الصحافيين

الاستدعاء والاعتقال

وفاة موقوفين

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي في قطاع غزة، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وتهدد بنيته ونسيجه، وتنتهك حقوق المواطنين. واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارة، والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات مختلفة، حيث اختفت بعض أشكالها في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

لقد اتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذه باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع خلال النصف الأول من العام 2020، مقارنة بالعام السابق.

ويستعرض التقرير التالي أبرز أنماط الانتهاكات الداخلية خلال النصف الأول من العام 2020؛ لا سيّما المس بالسلامة الجسدية والشخصية، وانتهاك الحق في التجمع السلمي، والاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، والاعتداء على الصحافيين، والانفجارات الداخلية وسوء استخدام السلاح.

ويسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر غياب سيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتوفير معلومات إحصائية لتسليط الضوء على الأحداث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة.

ويعتبر رصد وتوثيق هذه الانتهاكات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، في سبيل وضع المسئولين وصناع القرار في صورتها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، ومن أجل رفع الوعي المجتمعي بهذه المخاطر، وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وأخذ القانون باليد، كمظاهر لغياب سيادة القانون، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة

حصيلة ضحايا الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

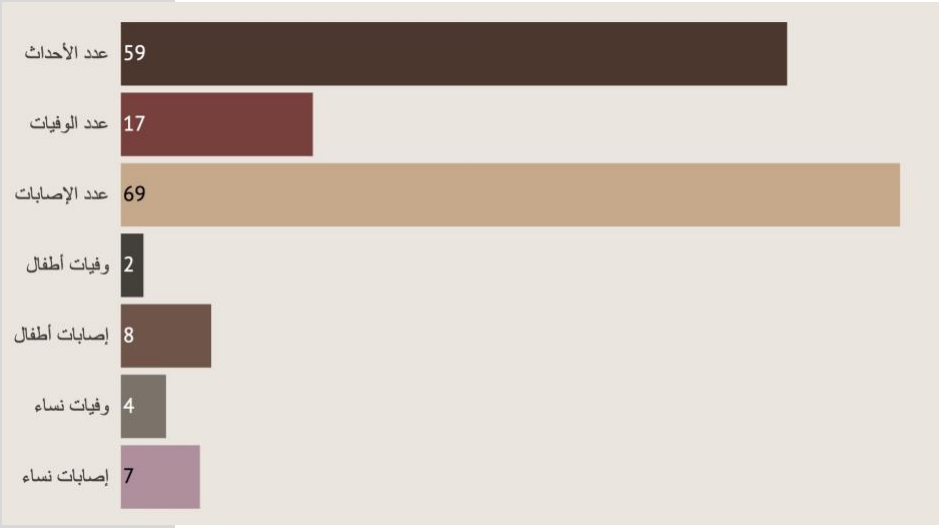

تواصلت وتيرة الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون خلال النصف الأول من العام الحالي 2020، في جميع محافظات قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا في صفوف المواطنين.

وتتنوع خلفيات هذه الانتهاكات ما بين انتشار استخدام الأسلحة الفردية، والانفجارات الداخلية، والعبث بالأجسام المشبوهة. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان مقتل (17) مواطناً بينهم (2) طفل و(4) سيدات، وإصابة (69) آخرين، بينهم (8) أطفال و(7) سيدات.

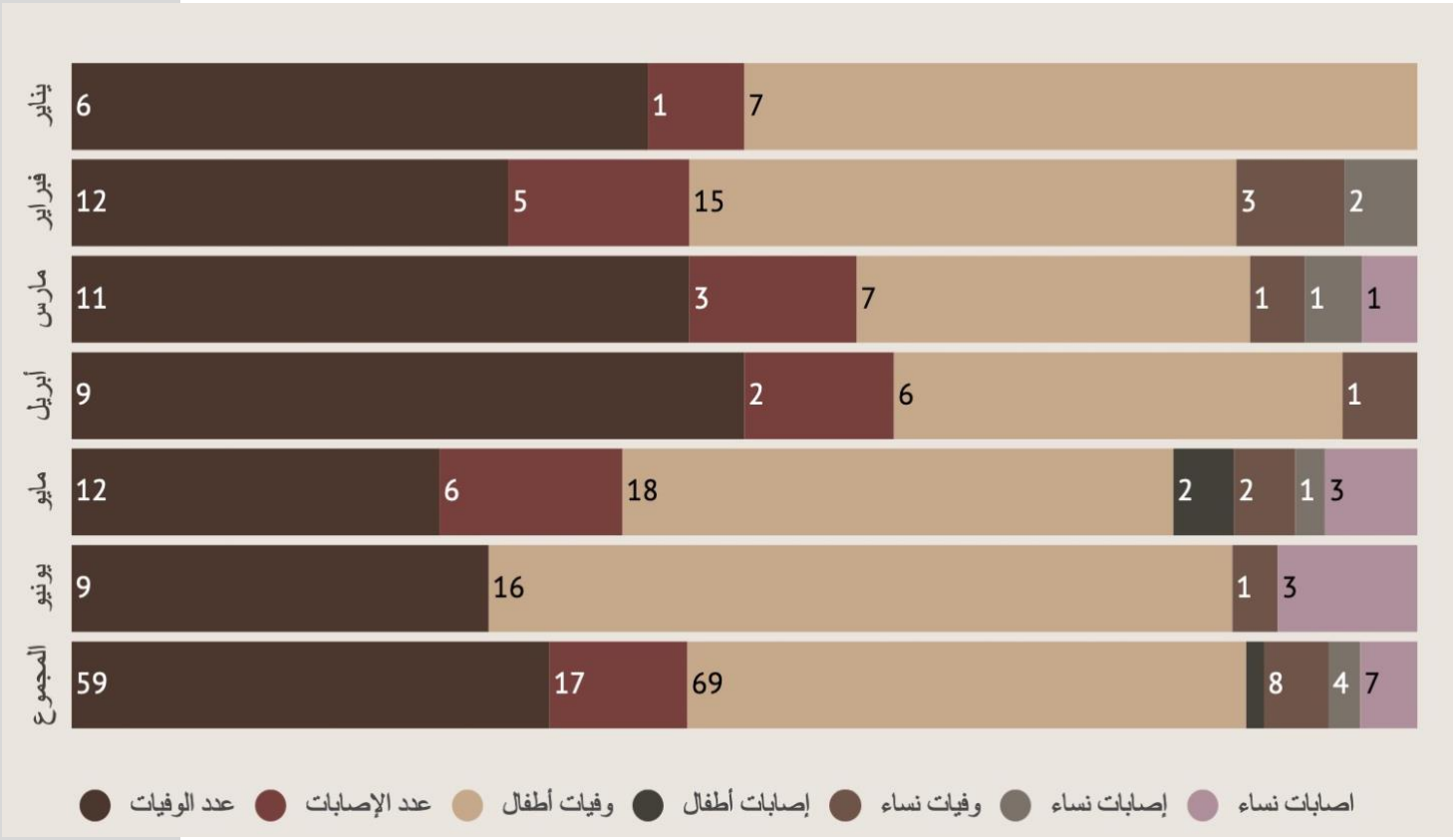

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

يتناول التقرير تحت هذا العنوان الأحداث والانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، سواء كانت الخلفية شجار عائلي أو شخصي، أو عبث بالسلاح، أو عمليات إطلاق النار وغيرها من أشكال انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، والتي أسهمت في ارتفاع أعداد الضحايا.

يورد الجدول التالي جملة الانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، والتي أسفرت عن إيقاع القتلى والجرحى في صفوف المواطنين. وتكشف توثيقات مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أن الشجارات العائلية كان لها النصيب الأكبر كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، ويليه حوادث العبث بالسلاح، وذلك من حيث عدد الأحداث والضحايا، كما يبين الجدول التالي:

نوع الخلفية	عدد الاحداث	عدد الوفيات	عدد الاصابات	وفيات أطفال	اصابات أطفال	وفيات نساء	اصابات نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
أخرى	1	0	1	0	0	0	0	0	0
احتجاج	1	0	3	0	0	0	0	0	0
إطلاق نار مجهول المصدر	2	0	2	0	0	0	1	0	0
اعتقال	2	0	2	0	0	0	1	0	0
خلاف في الرأي فكري –عقائدي –سياسي	4	0	3	0	0	0	0	0	1
سطو مسلح	1	1	0	0	0	1	0	0	0
شجار عائلي/شخصي	12	5	17	0	0	2	2	0	0
عبث بالسلاح الناري	7	3	4	1	2	1	0	0	0
نزاع على ملكية	1	1	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**31**	**10**	**32**	**1**	**2**	**4**	**4**	**0**	**1**

الانفجارات الداخلية

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار وقوع الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل، أو سوء استخدام وتخزين الأجسام المتفجرة، أو العبث بها، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد مركز الميزان، (15) حادث، أسفرت عن مقتل (5) مواطنين أحدهما طفل، وإصابة (29) آخرين، بينهم (6) أطفال. كما يوضح الجدول التالي:

نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	وفيات أطفال	إصابات أطفال	وفيات نساء	إصابات نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
إطلاق صواريخ محلية الصنع	1	0	10	0	2	0	0	0	0
جسم مشبوه	8	1	14	0	4	0	0	0	0
خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي	1	0	0	0	0	0	0	0	0
سوء تخزين، تصنيع	3	1	4	0	0	0	0	0	0
عبث بالسلاح (أجسام متفجرة)	2	3	1	1	0	0	0	1	0
المجموع	**15**	**5**	**29**	**1**	**6**	**0**	**0**	**1**	**0**

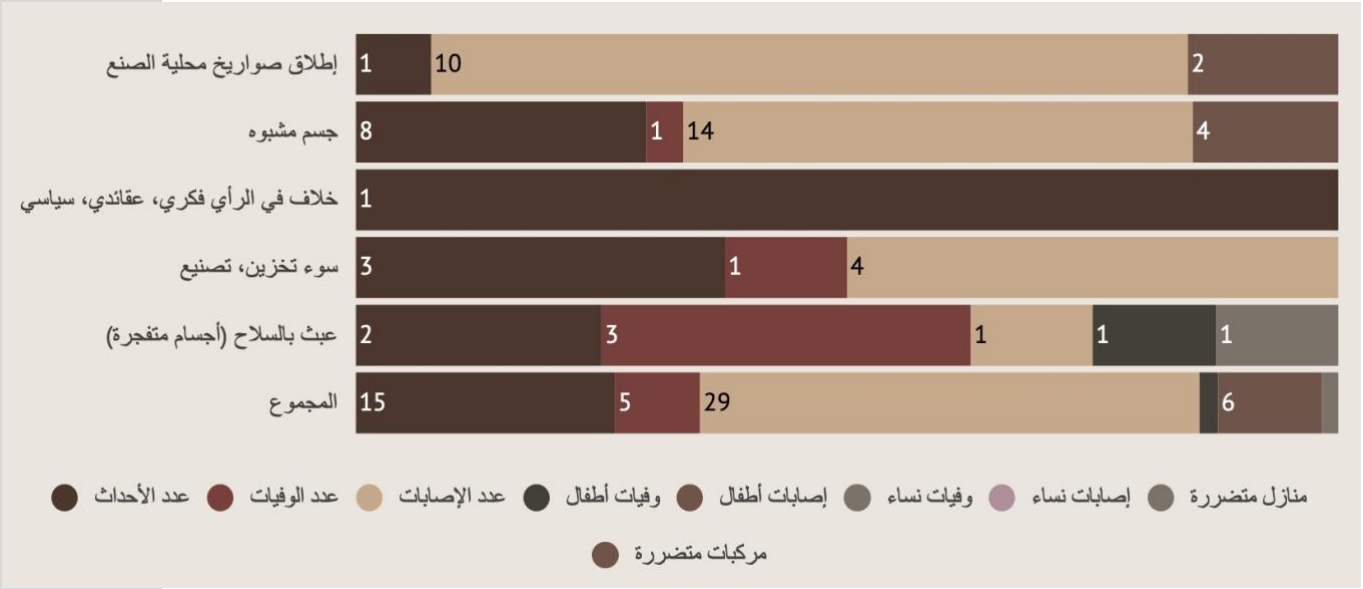

انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنص وروح القانون الأساسي، كما أنه يخالف صراحة قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة. بل منحت السلطات نفسها حق التدخل في عقد الاجتماعات في القاعات المغلقة حيث وثق المركز **(2)** حادث تم فيها منع وفض لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة، ما يقوض واحدة من أهم الحريات العامة للنظام السياسي الديمقراطي.

يورد الجدول التالي جملة الانتهاكات التي تنتهك الحق في التجمع السلمي ومنع إقامة فعاليات أو أنشطة

خلفية الحادث	عدد الحوادث	عدد المصابين	منهم نساء
خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي	1	0	0
احتجاج	1	7	3
المجموع	**2**	**7**	**3**

الاعتداء على الممتلكات

يعتبر الاعتداء على الممتلكات العامة واحد من مظاهر غياب سيادة القانون، ويسهم في ازدياد حالات الفوضى والفلتان الأمني، وقد وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يتناولها التقرير على الأقل **حالتين** جرى فيها الاعتداء على الممتلكات العامة، ووثق المركز **(6)** حوادث تعرضت بها الممتلكات الخاصة بها للاعتداء، **وكان أبرزها الاعتداء المتكرر على شركة الاتصالات الفلسطينية "بالتل".**

اعتداء على الممتلكات الخاصة نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الإصابات
اعتقال	1	0
سطو مسلح	1	1
سلب بالإكراه	4	0
المجموع	**6**	**1**

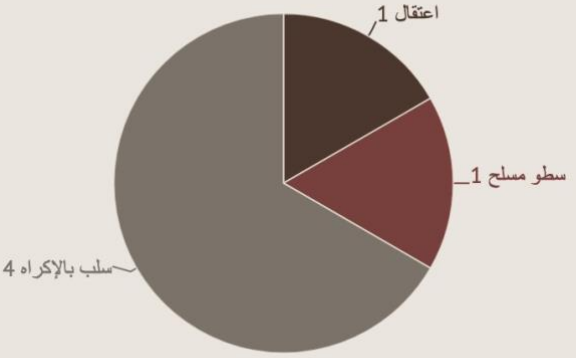

عدد أحداث الاعتداء على الممتلكات الخاصة 6

اعتداء على الممتلكات العامة نوع الخلفية	عدد الأحداث
احتجاج	1
خلاف في الرأي فكري – عقائدي –سياسي	1
المجموع	2

الاعتداء على صحافيين

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل أجهزة الأمن والشرطة، وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يتناولها التقرير **(13)** حالة اعتداء تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الإعلامية، وقد تعددت أشكال الانتهاك الواردة في الحادث الواحد.

عدد حوادث الاعتداءات	13
عدد الصحافيين	8
تكرر ايقافهم أو الاعتداء عليهم أكثر من مرة	4
صحفيون تعرضوا لمنع او إعاقة عمل	2
صحفيون تعرضوا لاعتقال أو استدعاء	8

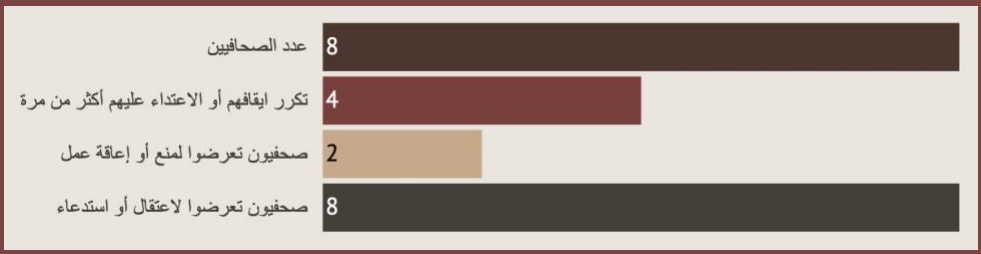

اعتقالات واستدعاءات:

رصد المركز خلال الفترة التي يتناولها التقرير عمليات الاستدعاء والتوقيف على خلفية الانتماء أو الرأي السياسي، وهي انتهاكات كانت ولم تزل مدفوعة بحالة الانقسام السياسي التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، يورد التقرير مجمل الانتهاكات تحت هذا العنوان من خلال الجدول الآتي:

عدد حوادث الاعتقال أو الاستدعاء على خلفية الانتماء السياسي	**160**
عدد المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي	**76**
معتقلون تكرر ايقافهم أكثر من مرة	**34**

"مركز الميزان يطالب باتخاذ التدابير التي تضمن احترام القانون وتحمي حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير بأشكال التعبير كافة وحماية حق المواطنين في عدم التعرض للتوقيف التعسفي غير المشروع وحق الموقوفين بالحماية من التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة".

رصد المركز خلال النصف الأول من العام 2020 حالات الاستدعاء والتوقيف والاعتقال على خلفية المشاركة في التجمعات السلمية، وطالت الذين شاركوا أو دعوا للمشاركة في تلك التجمعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث استطاع المركز أن يوثق في هذا الإطار استدعاء واعتقال (17) مواطناً من مختلف محافظات قطاع غزة.

عدد الحوادث على خلفية الرأي والتعبير	**17**
عدد المعتقلين	**17**
تكرر ايقافهم أكثر من مرة	**0**

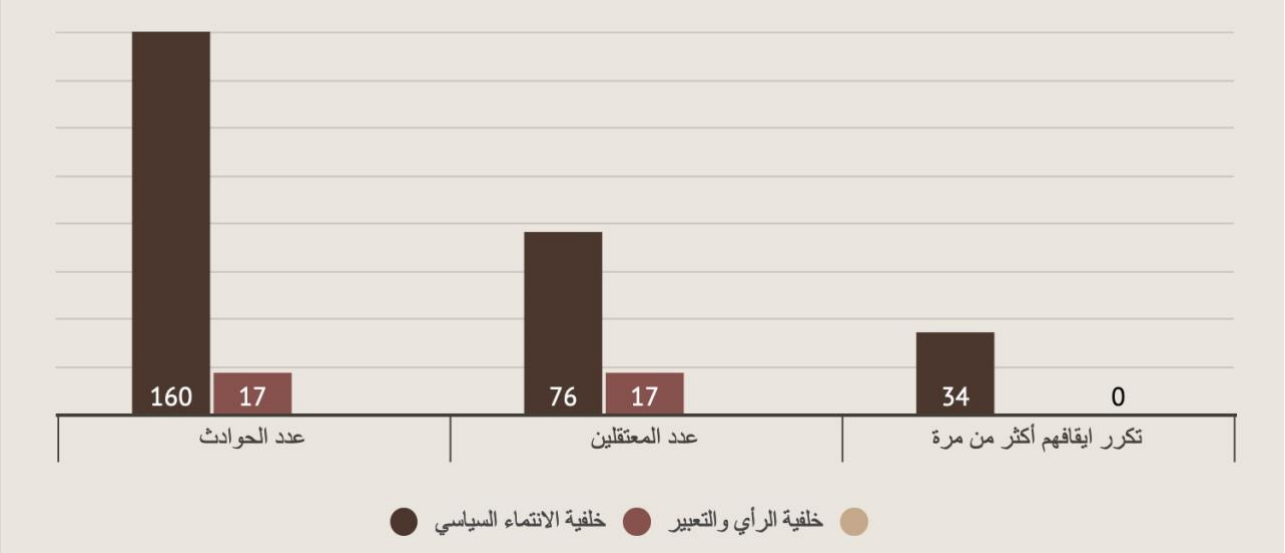

وفاة موقوفين

يغطي التقرير حالات الوفاة داخل السجون، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير وفاة مواطنين اثنين أحدهم نقل بحالة خطيرة من مركز الاحتجاز للمستشفى وأعلن عن وفاته بعد ساعات، وبالنظر إلى أن الوفاة أو المضاعفات حدثت داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف، فهي تتطلب التحقيق في ملابساتها للوقوف على أسباب الوفاة، وفحص معايير وظروف الاحتجاز وشبهات التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية.

خاتمة

تظهر الإحصائيات السابقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وهي استمرار لمظاهر غياب سيادة القانون التي شكلت ولم تزل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، الأمر الذي من شأنه أن يتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بإعمال مبدأ سيادة القانون، وفرض هيبته بما في ذلك على الأفراد والأجهزة المنوط بها تطبيق القانون، إن مخالفة القانون من قبل المكلفين بإنفاذه تفتح الباب واسعاً أمام المواطنين لأخذ القانون بأيديهم .

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه يفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات، بما في ذلك إيلاء المؤسسات الحكومية اهتماماً أكبر بما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداء السلطة التنفيذية وسلوك أفرادها، بهدف أن يُصوّب العمل العام ويجعله أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والعدالة داخل المجتمع وبين مكوناته.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط استخدام الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير، والكف عن التدخل في حرية عقد الاجتماعات في الأماكن المغلقة انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا– شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714

تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان– عمارة قشطة – الطابق الأول

تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

مركز الميزان لحقوق الإنسان